



البنك المركزي العراقي

قسم إدارة الجودة الشاملة
والتطوير المؤسسي



2018

التقرير السنوي
للخطة الاستراتيجية

Strategic Planning

كلمة السيد المحافظ



تمثل الخطة الاستراتيجية للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) نقلة نوعية في الاداء المؤسسي لدوائر البنك المركزي العراقي ومنهجاً مغايراً في التعاطي مع الدور المرسوم لهذه المؤسسة على مستوى الاستقرار والنمو الاقتصادي بعد ان تبنت الخطة أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في هذا السياق من أجل الوصول الى الأهداف التي جاءت فيها، ومن خلال تجربتنا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية نجد انها باتت تتحول الى ثقافة عمل الى جانب كونها منهجاً له، وهذه الثقافة هي التي تؤسس الى حالة التميز والارتقاء بالأداء.

لقد ساهمت المبادرات والبرامج المعتمدة لبلوغ الاهداف الاستراتيجية في رسم مسارات واضحة للعمل بما يحقق التكميلية في الانجاز ببعده الزمني، فضلاً عن ان متابعة تلك المسارات من حيث الاتجاه ونسب الانجاز المتحققة اصبحت مقياساً للأداء الآتي ومحفزاً للفعل المستقبلي تعتمد الدوائر المعنية بالتنفيذ وصولاً الى الهدف المطلوب، كما تعتمد الادارة العليا مقياساً للتنافسية ومرآة لمستوى الأداء والقدرة على العطاء.

في ضوء ذلك نطالع في التقرير السنوي الثالث (لسنة ٢٠١٨) عرضاً مفصلاً لما تحقق من منجزات سنوية ضمن توقيتاتها المرسومة في الخطة الاستراتيجية في سنتها الثالثة، ومن خلال مراجعة التقرير يمكن ملاحظة التقدم الحاصل في الوصول الى الاهداف من خلال مستوى الأداء المنجز ضمن المبادرات المرتبطة بها، الامر الذي يدل على حيوية الخطة والعاملين على انجازها من تشكيلات في البنك المركزي لما بذلوه من جهود حثيثة فضلاً عن مرونة المبادرات بما يتوافق مع التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة والمتغيرات الكلية.

ختاماً نقدم شكرنا الى قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي على الجهود المبذولة في متابعة تنفيذ الخطة واعداد التقارير الدورية الخاصة بها لاسيما هذا التقرير.

ومن الله التوفيق

علي محسن إسماعيل

المحافظ

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	كلمة السيد المحافظ
٢	قائمة المحتويات
٣	المقدمة
٤	الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار المالي
٧	الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي
١٠	الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي
١٣	الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير رأس المال البشري
١٤	الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية
١٦	توزيع المبادرات المنجزة على دوائر البنك لعام ٢٠١٨
١٧	المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٨

المقدمة



البنك المركزي العراقي

يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيق مكانة متميزة في بيئة أعماله مع تهيئة مناخ مصرفي يتصف بالاستقرار والشفافية، وفق رؤية متكاملة ورسالة واضحة وقيم جوهرية وأهداف استراتيجية واقعية.

يمثل التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ ثمرة المتابعة المستمرة للإنجازات المتحققة ضمن توقيتاتها المرسومة والتي تظهر التقدم في الإنجاز لكل هدف من الأهداف ووفقاً

للمبادرات المرتبطة بها، مما يؤشر حيوية الخطة وتفاعل دوائر وتشكيلات البنك المركزي التي بذلت جهوداً كبيرة في تحقيقها، وتضمنت الأهداف الرئيسة ما يلي:

- ١- الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار المالي.
- ٢- الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.
- ٣- الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي.
- ٤- الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير قدرات راس المال البشري.
- ٥- الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية.

الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار المالي



حماية النظام المالي

-نتيجة لجهود هذا البنك خرج العراق من قائمة الدول الخاضعة لعملية الرصد والمتابعة، اذ أعلنت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) في اجتماعها السابع والعشرون عن انتقال العراق من مرحلة المتابعة الى التحديث كل عامين، اذ أجرى فريق المراجعة الإقليمية التابع لمجموعة العمل المالي (FATF) الزيارة الميدانية للعراق لغرض التأكد من الأمور الجوهرية التي قام بمعالجتها مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، مما سيؤدي الى حضور اقوى للقطاع المالي والمصرفي العراقي حول العالم ، واستقطاب الاستثمارات الاجنبية الى العراق.

- استقرار سعر الصرف عند السعر المستهدف منذ شهر شباط عام ٢٠١٨ وحتى الان والتخلص من فجوة الصرف ما بين السعر الرسمي والسعر السوقي من خلال مجموعة من الاليات الفنية والتحليل اليومي لحركة السوق وسلوك الطلب على الدولار مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم الاحتياجات الأجنبية والانفاق الحكومي.

- لغرض مواكبة التطور التقني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذاً للفقرة (خامسا- المادة ٩) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لعام ٢٠١٥ قام مكتب غسل الأموال وتمويل الارهاب بثبيت وتفعيل نظام (I2N) وذلك لغرض تبادل المعلومات مع جهات انفاذ القانون المحلية.

- وتعزيزاً لدور البنك المركزي العراقي في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة ولضمان نظام مالي سليم ومستقر قام البنك المركزي العراقي بتحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة ومؤشرات أداء المصارف وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال مراقبة ورصد التطورات المالية والاقتصادية وتجنباً لحدوث الازمات المالية تم إصدار تقارير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي لعام ٢٠١٨.

تعزير الشمول المالي

- يعد الشمول المالي من الأهداف الاستراتيجية التي يسعى الى تحقيقها البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى، منظمة التحالف الدولي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion)، من أجل وصول الخدمات الى كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم اذ تُقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، ولتشجيع مستهلكي الخدمات المالية على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، قام البنك المركزي العراقي بما يأتي:

• تشكيل اللجنة العليا للشمول المالي بتاريخ (٢٠١٨/٥/٣٠) برئاسة البنك المركزي العراقي وعضوية عدد من الجهات من القطاع العام والخاص والتي تتولى اعداد الاستراتيجية الوطنية طويلة الاجل للشمول المالي، وقد انبثقت منها (٤) لجان فرعية تنفيذية ولجنة تنسيقية، ومن هذه اللجان كما يأتي:

١. لجنة المشاريع الصغيرة.

٢. لجنة التثقيف وحماية المستهلك المالي.

٣. لجنة البنى التحتية.

٤. لجنة المسوحات.

• لغرض نشر ثقافة الشمول المالي من خلال وصول خدمات الدفع الالكتروني تم توظيف رواتب موظفي الدولة لغاية عام ٢٠١٨ بواقع (١٢٤) وحدة إنفاق والعمل مستمر لتوظيف وحدات الانفاق كافة اذ بلغ عدد وحدات الانفاق التي تم توظيفها (١٣٠) منذ بداية المشروع.

- فيما يخص التوعية والثقافة المصرفية:

• أقام البنك فعاليات اليوم العربي للشمول المالي للفترة من (٢٥-٢٠١٨/٤/٣٠)، اذ تم توزيع البروشورات لنشر التوعية والثقافة المصرفية.

• إقامة ورش عمل في الجامعة التكنولوجية بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة العراقية والمصارف كافة.

• إقامة ورش عمل لترسيخ مفهوم الشمول المالي في جامعة النهرين.

• المشاركة في معرض بغداد الدولي بتاريخ (٢٠١٨/١١/١٠)، والذي استمر (عشرة أيام)، لتوعية الجمهور وتعريفهم بمفهوم الشمول المالي.

- لتعزيز وتكامل محاور الشمول المالي في العراق من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي (٦) ترليون لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصل المنح لنهاية عام ٢٠١٨ على النحو الآتي:

• مبادرة ال (١) ترليون دينار:

- تم منح ٢٥ مصرفاً مبلغ (٣٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اثنان وثلاثون مليار وخمس مئة مليون دينار خلال عام ٢٠١٨، ليصل اجمالي المصارف الممنوحة منذ بدء المبادرة (٣٣) مصرف، وبذلك يصبح مجموع ما تم منحه منذ بدء المبادرة ولنهاية عام ٢٠١٨ هو (٧٣,٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وسبعون مليار ومئتان وثلاثة وثلاثون مليون دينار اذ تم تمويل ما يقارب (٢٤١٥) مشروع وتشغيل ما يقارب (٧٥٠٠) فرد.

• مبادرة ال (٥) ترليون دينار:

- تم منح المصارف المتخصصة وصندوق الاسكان مبلغ (١,٧٥٠,٣٨٤,٠٩٧,٧٢٩) واحد ترليون وسبعة مئة وخمسون مليار وثلاث مئة وأربعة وثمانون مليون وسبعة وتسعون ألف وسبع مئة وتسعة وعشرون دينار منذ بدأ المبادرة الى نهاية عام ٢٠١٨، اما المبالغ الممنوحة للمصارف المتخصصة خلال عام ٢٠١٨ كما يأتي:

• المصرف الصناعي (٨٦,٥٢٨,٠٠٠,٠٠٠) ستة وثمانون مليار وخمس مئة وثمانية وعشرون مليون دينار.

• المصرف الزراعي (١١,٧٢٦,٦٠٨,٤٠٣) أحد عشر مليار وسبع مئة وستة وعشرون مليون وستة مئة وثمانية ألف وأربعة مئة وثلاثة دينار.

• المصرف العقاري (٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وستون مليار دينار.

• صندوق الإسكان (١٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وثلاثون مليار دينار.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية



تطوير التنظيم في القطاع المصرفي

- حرص البنك المركزي العراقي على إرساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية لغرض مواكبة التطورات الدولية وتطبيقاً لأفضل الممارسات في القطاع المصرفي وذلك من خلال إدخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، إذ أن المستثمرين يتجهون للتعامل مع المصارف التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة.

تهدف الحوكمة الى تحديد طبيعة العلاقة ما بين مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية بما يؤدي الى حماية أموال المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح فضلاً على التركيز على الإفصاح والشفافية، ومن هذا المنطلق قام البنك المركزي العراقي بأعداد دليل الحوكمة المؤسسية استناداً إلى القوانين العراقية ذات العلاقة والمعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية (مؤسسة التمويل الدولية IFC منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، لجنة بازل للرقابة المصرفية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية AAOIFI، مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB) لمساعدة المصارف على تعزيز الأطر العامة للحوكمة والإدارة الرشيدة.

- قام البنك المركزي بتزويد اللجنة المالية والاقتصادية في البرلمان العراقي بكافة التقارير الشهرية التي تخص القطاع المالي والمصرفي، وكذلك يتم تزويده بالتقارير الفصلية والسنوية للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي (٢٠١٦-٢٠٢٠).

- تنفيذاً لخطة البنك الاستراتيجية وحرصاً منه على استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بموجب اعمامه المرقم (٤٦٦/٦/٩) في (٢٠١٨/١٢/٢٦) الى المصارف المجازة كافة، لتعزيز سلامة المراكز المالية للمصارف وتعميق مفاهيم الشفافية والافصاح لديها، اذ تضمن المعيار الزام كافة المصارف بتشكيل لجنة لتطبيقه مكونة من مجموعة أعضاء لضمان نجاح عملية التحول من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

- لقد فرضت البنوك الإسلامية واقعا جديدا على السوق المصرفية العالمية واقتحمت مصطلحات التكافل والصكوك والمشاركة قواميس البنوك الغربية واستطاعت البنوك الإسلامية ان تطرح مفهوم جديد في التعاملات المصرفية، ولغرض دعم وتطوير المصارف الإسلامية في العراق قام البنك المركزي بالإصدار النهائي للضوابط التنفيذية التي تنظم عمل المصارف الاسلامية وكما يلي:

• إصدار ضوابط أدوات التمويل الإسلامي.

• إصدار ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

• إصدار ضوابط هيئة الرقابة الشرعي والتدقيق الشرعي والامتثال الشرعي في المصارف الاسلامية.

- كما قام البنك المركزي بصياغة مسودة ضوابط التأمين التكافلي وتشكيل لجنة لاستكمال صياغتها بشكلها النهائي بالاشتراك مع ديوان التأمين، وصياغة مسودة قانون صكوك الاستثمار الإسلامي وتقديمه إلى مجلس الدولة.

دعم انشاء مؤسسة لضمان الودائع

- سعى البنك المركزي وفق خطته الاستراتيجية الى انشاء مؤسسة لضمان الودائع التي تمثل ركناً أساسياً من أركان شبكة الأمان المالي، ودعماً لثقة المواطنين بالقطاع المصرفي ولضمان مدخراتهم المودعة لدى المصارف، وتنفيذاً لخطة الاستراتيجية تم توقيع عقد التأسيس للشركة مع الهيئة المؤسسة بتاريخ (٢٠١٨/١/٣١) اذ ضمت المصارف الحكومية والخاصة ومن ضمنها الاجنبية ومجموعها (٤٤) مصرفاً موزعه بواقع (٦) مصارف حكومية (٢٢) مصرف تجاري و(١٦) مصرف أجنبي، اذ يكون لهذه الشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي خاصةً ودائع الجمهور (أفراد وشركات) مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي داخل و خارج العراق، وهذا الامر سيساهم في استقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الائتمان والاستثمار خدمة للاقتصاد العراقي.

الاسهام في تطوير الأسواق المالية

- لغرض تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في ادارة السيولة المصرفية للمصارف (التجارية والاسلامية) والاسهام في تطوير الاسواق المالية (السوق النقدي في العراق) قام البنك ببناء هيكل متنوع للأوراق المالية الخاصة به لآجال سنة فأقل واصدارها من خلال المزادات الخاصة بالبنك وعلى نظام الايداع المركزي للأوراق المالية وكالاتي:

• البدء بإصدار شهادات ايداع إسلامية كنافذة استثمارية جديدة للمصارف الإسلامية في ادارة السيولة لدى القطاع المصرفي، إذ تم إعداد خطة إصدار لشهادات الإيداع الإسلامية للنصف الأول لعام ٢٠١٨ لأجل (١٤) يوم وبواقع (١٥) مزاد وبلغ مجموع ما صدر (٢٢١,٩٠٠,٠٠٠) مليون دينار.

• إصدار منتجات مالية جديدة قصيرة ومتوسطة الاجل مع تغييرات في نسب العوائد سواء كانت لحوالات البنك المركزي أو لشهادات الايداع الإسلامية والتقليدية حيث تم اصدار خطة بمزادات حوالات البنك المركزي للربع الرابع من عام ٢٠١٨ وبآجال جديدة هي (٣٦٤,١٨٢) يوم بواقع (٤) مزادات وبلغ مجموع ما صدر (٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار وكما تم اصدار خطة بمزادات شهادات الايداع الإسلامية للربع الرابع من عام ٢٠١٨ وبآجال جديدة هي (٣٠٩,١٨٢,٣٦٤) يوم بواقع (٨) مزادات وبلغ مجموع ما صدر (١٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار.

- كما اقام البنك دورات تدريبية للمصارف حول نظام الايداع المركزي للأوراق المالية فيما يتعلق باستخدام النظام وخدمة الاقراض النهاري للمصارف.

- لغرض البحث والتحليل في إمكانية استحداث منتجات مالية جديدة لإدارة السيولة وإيجاد أفضل التطبيقات لتنفيذ السياسة النقدية من خلال البحث في التجارب العالمية والأدوات المالية المتاحة وقياس الأثر وتحليل النتائج قام البنك المركزي بإنشاء وحدة المنتجات المالية الجديدة.

تنشيط سوق الدين الحكومي

- لغرض إدارة الدين العام الحكومي من قبل السلطة النقدية والسلطة المالية تم اصدار سندات لمستحقات المقاولين بعد تدقيقها من قبل وزارة التخطيط وديوان الرقابة المالية الاتحادي فضلا عن اصدار سندات لمستحقات الفلاحين نيابة عن وزارة المالية.

- الاستمرار بمزادات حوالات الخزانة على نظام الإيداع المركزي للأوراق المالية وحسب نشرة وزارة المالية بهذا الخصوص وبواقع مزاد واحد شهرياً.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي

تطوير قطاع الرقابة الاشراف



- بهدف دعم استمرارية العمل في المصارف قام البنك المركزي بإصدار تعليمات نظام إدارة استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي وتدريب لجان تقنية المعلومات والمخاطر على التعليمات وفق متطلبات المواصفة الدولية لاستمرارية الاعمال (ISO22301:2012) وتوصيات لجنة بازل بموجب اعمامه المرقم (١/٩) م/١٧١ في (٢٢/٤/٢٠١٨)، واستلام التغذية الراجعة من المصارف حول تطبيق تلك التعليمات.

- قيام البنك بإعادة النظر بالتعليمات والضوابط الرقابية الصادرة لتتلاءم مع المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (III) وبالتعاون مع (METAC) إذ صدرت مؤخراً في الآتي:

- دليل العمل الرقابي الذي يتمثل بضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية.
- الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية راس المال وفق متطلبات بازل (III).
- ضوابط تنظيم عمل شركات التوسط بيع وشراء العملة الأجنبية رقم (١) لعام ٢٠١٨.
- ضوابط أدوات التمويل الإسلامي.
- التعليمات والإجراءات الصادرة عن البنك المركزي لتنظيم النشاط المصرفي في العراق بضمنها (فروع المصارف الأجنبية).
- الضوابط التنفيذية لتنظيم عمل المصارف الإسلامية.
- تعليمات نظام استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفة الدولية.
- التعليمات الارشادية لتطبيق المعيار رقم (٩) فضلاً عن تطبيق المعيار رقم (١٦) منذ بداية عام ٢٠١٩ وتصنيفها فيما إذا كانت كافية وفعالة من عدمه، وسجل بالمخاطر الاقتصادية التي تأثر بعمل البنك المركزي.

تطوير أداء عمليات البنك المركزي

- بعد تلبية متطلبات المواصفة الدولية (ISO9001:2015) خلال العام السابق حصل البنك المركزي العراقي على شهادة نظام إدارة الجودة في مجال إدارة النقد من قبل جهة المنح البريطانية (LMS Certification Limited) إذ يُعد المعيار الدولي (ISO9001) الأكثر انتشاراً في العالم لأنظمة إدارة الجودة ويساعد هذا المعيار البنك بشكل أساسي على تطوير وضبط مستوى جودة إداء عملياته في مختلف المجالات.
- الانتهاء من المرحلة الخاصة بأعداد برنامج (BSRS) واجراء الاختبارات الخاصة بربط المصارف مع البنك المركزي بخصوص البيانات المالية وتدقيقها.
- بهدف التحول التدريجي إلى مركزية الحسابات قام البنك بإنجاز المرحلة الأولى الخاصة بتوحيد العمليات المحاسبية نافذة بيع العملة.
- قام البنك باستحداث اقسام جديدة داخل دائرة مراقبة الصيرفة منها قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر وشعبة تقييم الضمانات العقارية وشعبة تقنية المعلومات في المصارف والمؤسسات المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

تعزير واستكمال البنى التحتية

- انتهى البنك المركزي من عملية تنصيب نظام (Docushare) من شركة (Xerox) الخاص بتحديث الأرشفة الإلكترونية لعمليات البنك كافة والمراسلات الإدارية الداخلية والخارجية.
- لغرض تطوير البنية التحتية للاتصالات المصرفية والحصول على قنوات اتصال امنة وسريعة والحفاظ على مستويات الموثوقية والتوافرية للشبكة المصرفية قام البنك بإنجاز اعمال ربط المصارف بواسطة الكيبل الضوئي، إذ يعمل المشروع على انشاء شبكة اتصالات مصرفية تعمل بتقنية الكيبل الضوئي في البنك المركزي تربط الفروع الرئيسية لكافة المصارف (الحكومية والخاصة وفروع المصارف الأجنبية) ووزارة المالية مع مواقع البنك المركزي في فرعيه (الرشيد، الجادرية).

- انتهى البنك المركزي من تنفيذ مشروع Virtual Private Network (VPN) شبكة خاصة افتراضية بمواصفات وأجهزة متطورة ومستويات حماية وتشفير تعمل كقنوات ربط رئيسة لمستخدمي الأنظمة الالكترونية وقنوات ربط احتياطية لإسناد شبكة الاتصالات المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي وليتم استخدامها من قبل المشاركين بالشبكة في حال توقف المسار الرئيسي لشبكة الربط المصرفية.

- لتلافي حالات الفشل الجزئي والتام للأنظمة وقواعد البيانات أنتهى البنك المركزي من تطوير البنية التحتية لمراكز البيانات وأنظمة قواعد البيانات وتطبيقاتها الخاصة بتشغيل قواعد البيانات وأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات، إذ يوفر المشروع منصة للنسخ الاحتياطي والبرمجيات.

- يعمل البنك المركزي على تأهيل فرعيه في أربيل والموصل وتهيئتهما للعمل من خلال صيانة وتهيئة البنى التحتية لهما.

- انتهى البنك المركزي من إنشاء وإدارة المقسم الوطني (National Switch) للدفع بالتجزئة للمدفوعات عبر استخدام البطاقات لعدد من المصارف بعد اكمال الإجراءات الإدارية والفنية والتنظيمية كافة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير قدرات راس المال البشري



انتهى البنك المركزي من بناء مصفوفة الكفاءة الخاصة بموارده البشرية وفق أفضل الممارسات الدولية لكافة دوائره.

- يقوم البنك المركزي ووفقا لخطة الموسومة بتوطيد أواصر التعاون والتنسيق مع المؤسسات والأكاديميات المصرفية والمالية ونقل المعرفة وتبادل الخبرات وتقديم الاستشارات المصرفية والمالية اعتمادا على أفضل الكفاءات والمهارات من أساتذة متخصصين من خلال مركز الدراسات المصرفية.

- الشهادات المهنية كان لها نصيب كبير في تطوير وتأهيل راس المال البشري في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي عن طريق إقامة الدورات التدريبية والتوعوية بالتنسيق مع الجهات الدولية والمحلية المتخصصة في مجال التدريب، ومن الشهادات المهنية الممنوحة ما يأتي:

١. شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ACAMS بواقع دورتين خلال عام ٢٠١٨.

٢. رئيس مدققين في المواصفة الدولية لنظام إدارة الجودة ISO9001:2015.

٣. رئيس مدققين في المواصفة الدولية لنظام إدارة أمن المعلومات ISO/IEC 27001:2013.

٤. رئيس مدققين في المواصفة الدولية لنظام إدارة استمرارية الأعمال ISO22301:2012.

٥. رئيس مدققين في المواصفة الدولية لنظام إدارة نظم المعلومات ISO20000:2011.

٦. شهادة رئيس مدقق داخلي معتمد CIA، بواقع دورتين خلال عام ٢٠١٨.

٧. اللغة الإنكليزية للمستوى المبتدئ، بواقع ثلاث دورات خلال عام ٢٠١٨.

٨. اللغة الإنكليزية للمستوى المتوسط.

٩. اللغة الإنكليزية / لغة الأعمال.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية



- سعى البنك المركزي الى تعزيز العلاقات والتعاون مع المؤسسات الدولية والمؤسسات الحكومية وتحديد المجالات الوظيفية التي تحتاج الى إحراز التقدم فيها لغرض الوصول الى مستوى يتماشى مع النظام الدولي للبنوك المركزية وشمل هذا التعاون مجموعة واسعة من الأنشطة والفعاليات، اذ عمل البنك على تقديم برامج تدريب مشتركة مع مراكز التدريب العائدة للمنظمات الدولية والبنوك المركزية والمشاركة ضمن برامج متخصصة ومتقدمة ضمنت تطوير الأداء الوظيفي ورفع

القدرات للبنك والمشاركة الفاعلة في العديد من الندوات والمؤتمرات المقامة في تلك الجهات، كذلك عقد البنك اتفاقيات توأمة لغرض بناء روابط قوية مع المنظمات الدولية والمؤسسات، وكما هو موضح ادناه:

- التباحث والتعاون مع البنوك المركزية وتوقيع اتفاقيات تعاون مع البنوك المركزية في لبنان والاردن ومصر في مجال الرقابة المصرفية.
- توقيع اتفاقيات التعاون المشترك مع البنك الدولي (World Bank) صندوق النقد الدولي (IMF) مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتقييم وتطوير القطاع المالي والمصرفي في العراق.
- انشاء المقسم الوطني لتسوية المدفوعات المتبادلة بين المصارف وزيادة العمليات المالية الالكترونية بين المصارف والشركات والمواطنين.
- دعم عمليات الجباية الالكترونية للدوائر الحكومية وتسهيل سبل الدفع للمواطنين.
- توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة فيزا العالمية، وشركة ماستر كارد العالمية، وشركة يونين-بي إنترناشيونال العالمية لدعم استراتيجية الشمول المالي وتوفير بطاقات الدفع الالكترونية للمواطنين.
- توقيع اتفاقية التعاون المشترك مع صندوق النقد العربي لرسم استراتيجية الشمول المالي.
- قام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع السلطات المختصة في إقليم كردستان بتسوية نسبة عالية من ارصدة المصارف التي كانت قد احتجزت في إقليم كردستان خلال السنوات السابقة وذلك خلال عام ٢٠١٨.

- قام البنك المركزي بتفعيل العمل بمنظومة الإقراض النهاري بشكل نهائي لمساعدة المصارف التي تواجه أزمة سيولة من خلال نظام المدفوعات وبضمانات مقبولة للأطراف جميعاً.
- رفع العقوبات عن البنك المركزي المفروضة من قبل الاتحاد الاوربي منذ ١٩٩٤ , مما سيعيد التواصل بين الجهاز المصرفي العراقي والمؤسسات المالية والشركات التجارية في اوربا.
- توقيع اتفاقية مشتركة مع رابطة المصارف العراقية الخاصة لزيادة التفاعل مع المصارف بمشاركة خير بشؤون المصارف في مجلس إدارة البنك المركزي العراقي.
- التنسيق مع وزارة المالية في إدارة الدين العام لدعم الموازنة وتمويل العجز خلال الازمة المالية التي مر بها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط (تم إصدار سندات وطنية في السوق المالية الدولية بقيمة (٢) مليار دولار).
- استمرار التنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية حول القروض والمنح المخصصة لتمويل مشاريع البنية التحتية من خلال التنسيق ومتابعة الوزارات المعنية وتزويد البنك الإسلامي بدراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بهذه

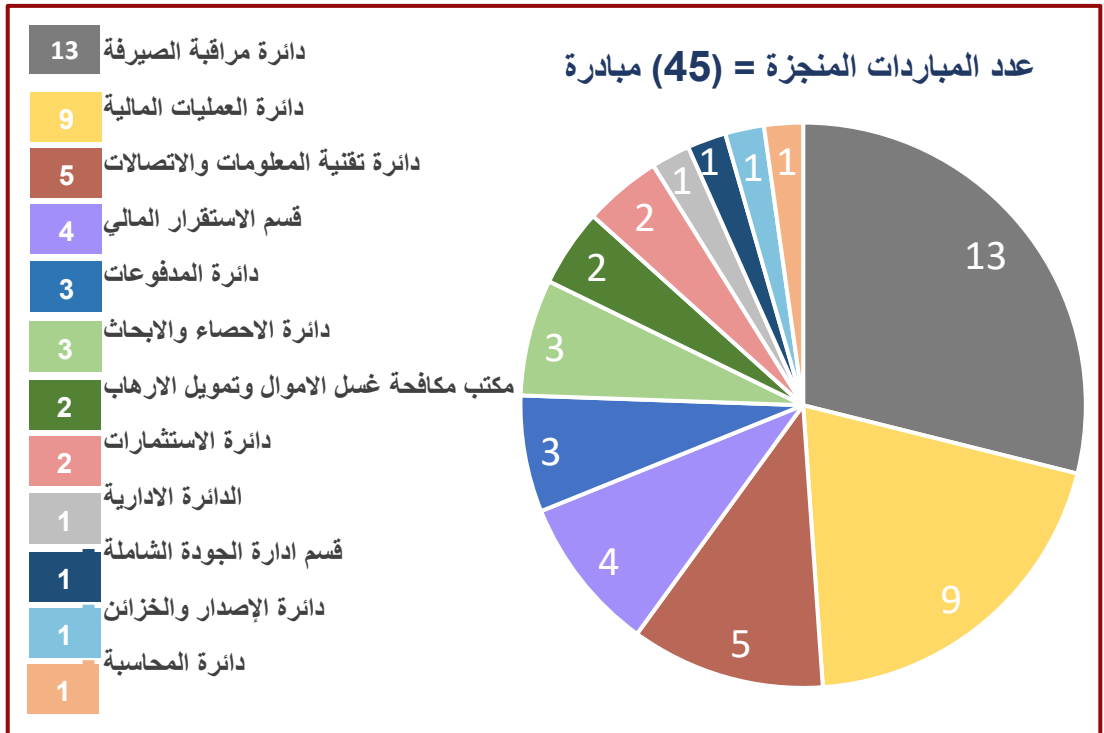
< أهم الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدها البنك المركزي لتعزيز علاقة العراق مع المنظمات >

عمان ٢٠١٨/٤/٨-١	مشاورات المراجعة الثالثة لاتفاقية الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي.
الولايات المتحدة الامريكية ٢٠١٨/٤/٢٢-٢١	الاجتماعات الربيعية لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام ٢٠١٨.
عمان من ٢٠١٨/٤/٢٩ الى ٢٠١٨/٥/٩	بعثة ميزان المدفوعات- لصندوق النقد الدولي .
بيروت ٢٠١٨/٥/٣	اللجنة التوجيهية لمركز صندوق النقد الدولي في الشرط الأوسط (METAC).
عمان ٢٠١٨/٩/٣٠-٢٣	المشاورات مع صندوق النقد الدولي .
اندونيسيا - بالي ٢٠١٨/١٠/١٤- ١١	الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي.
ابوظبي ٢٠١٨/١١/٨-٧	الاجتماع الخامس للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات) صندوق النقد العربي.
عمان ٢٠١٨/١١/٢٩-٢٥	بعثة المساعدة الفنية حول نظام التنبؤ والتحليلات .
عمان ٢٠١٨/١٢/١٩-١٢	بعثة مؤشرات السلامة المالية للبنك المركزي العراقي صندوق النقد الدولي.

- إضافة الى ذلك قام البنك المركزي العراقي بما يأتي:

- تعزيز التنسيق مع وزارة المالية من خلال المجلس التنسيقي للسياستين المالية والنقدية.
- إدارة فريق عمل تصنيف الودائع الحكومية مع وزارة المالية والمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة TBI).
- إقامة ندوات وورش عمل تثقيفية للدوائر والجهات الداخلية والخارجية والتي تشمل مواضيع اقتصادية مختلفة متعلقة بمهام البنك المركزي العراقي بصورة عامة ودائرة الأبحاث والاحصاء بصورة خاصة.
- إقامة مؤتمر البنك المركزي العراقي السنوي.
- تشكيل لجنة من هذا البنك خاصة لوضع خطط واهداف تتكامل مع البرنامج الحكومي للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢٢) من خلال التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين.
- مشاركة البنك في (٣) لجان خاصة في اعداد خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٠) الصادرة من وزارة التخطيط.

توزيع المبادرات المنجزة على دوائر البنك لعام ٢٠١٨



المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٨

الدائرة	المبادرات المنجزة	ت
دائرة مراقبة الصيرفة	١ تطوير نماذج رياضية لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص تداعيات الأزمات وتصميم وتنفيذ اختبارات التحمل (Stress Testing) بشكل دوري.	
	٢ تطبيق معايير التقييم الموحد على المصارف باستخدام نظام كامل (CAMEL) من أجل تقييم وتنظيم المصارف المحلية المهمة.	
	٣ دعم وتطوير الثقافة المالية والمصرفية.	
	٤ تعزيز حماية المستهلك وتحسين العلاقة بين المستهلك والمؤسسات المالية.	
	٥ بناء إطار لحوكمة المصارف من خلال:- إعداد دراسة للمقارنة بين متطلبات الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي ومتطلبات بازل للحوكمة المصرفية مع منظومة التشريعات العراقية التي تحكم النظام المالي والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الرقابية كالبنك المركزي وسوق الأوراق المالية ومسجل الشركات. - إعداد دليل عمل لحوكمة المصارف على وفق أفضل الممارسات الدولية. - إجراء مسح في المصارف كافة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة. - إعداد اللوائح الإرشادية للحوكمة وإعتمادها على المصارف كافة.	
	٦ تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية من خلال: - إصدار التعليمات والتوجيهات إلى القطاع المصرفي التي تهدف الى تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية التي تقدمها البنوك إلى مختلف العملاء في جميع القطاعات.	
	٧ دعم تطوير الأنظمة المحاسبية الخاصة بالمصارف الإسلامية.	
	٨ العمل على تعزيز قطاع المصارف الإسلامية وتشجيع زيادة رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة المساهمين لتعزيز قدرتها التنافسية.	
	٩ توفير المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تتيح للمصارف التجارية فتح نوافذ أو فروع للمصارف الإسلامية.	
	١٠ إعداد إطار عمل متكامل للرقابة الشرعية بشكل موحد لجميع المصارف الإسلامية.	

المبادرات المنجزة لعام

الدائرة	المبادرات المنجزة	ت
دائرة مراقبة الصيرفة	تأسيس برامج خاصة للتدريب على الخدمات المصرفية الإسلامية والأنظمة المحاسبية والتدقيق الداخلي.	١١
	إعداد برامج لرفع وعي العاملين في القطاع المصرفي بأهمية حماية المستهلك واعتماد الخدمات البنكية الإلكترونية إضافة الى باقي المحاور التي وردت ضمن الخطة الاستراتيجية.	١٢
	تفعيل أنشطة الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع المملوكة والمدارة من قبل جهات خارجية، وتشتمل على ثلاثة محاور أساسية:- - المتابعة . - التقييم. - وإحداث التغيير والتطوير.	١٣
دائرة العمليات المالية	مراجعة وتطوير إجراءات الإقراض المعمول بها في المصارف والمؤسسات المشاركة في توفير خدمات التمويل الأصغر.	١٤
	اشراك المصارف الإسلامية بأفتناء شهادات الإيداع الإسلامية عن طريق مبدأ المربحة بالسلع	١٥
	دراسة واقع التمويل الأصغر في العراق وحصر جميع الجهات والمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر بهدف توحيد الرؤى.	١٦
	تصميم حملات توعية ودورات تدريبية لصانعي السياسات والجهات الحكومية المعنية.	١٧
	توسيع وتنويع قاعدة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية الحكومية: - تحديد المتطلبات اللازمة لتوسيع قاعدة مشاركة المستثمرين في الأسواق الرئيسية والثانوية. - تعزيز الشفافية في الكشف عن الأسعار وعمليات التسجيل وتوسيع نطاق أساليب الطرح الأولي.	١٨
	اعداد رزنامة او خطة لاصدار الأوراق المالية (حوالات الخزانة).	١٩

المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٨

الدائرة	المبادرات المنجزة	ت
دائرة العمليات المالية	دعم وتطوير إصدارات مرجعية من الأوراق المالية الحكومية وتنشيط الوساطة المصرفية.	٢٠
	الإسهام في تعزيز وتوفير مستلزمات البنية التحتية السليمة في ما يتعلق بأنظمة التداول ونشر المعلومات.	٢١
	توسيع نطاق المشاركة فيها لتشمل صناديق الادخار والاستثمار (كصندوق التقاعد والكمارك) وشركات التأمين	٢٢
دائرة تقنية المعلومات والاتصالات	متابعة وتطوير وإدامة مركز البيانات (Data Center) على وفق ما يستجد من تقنيات مستقبلية (أوراكل).	٢٣
	متابعة وتطوير وإدامة مركز البيانات (Data Center) على وفق ما يستجد من تقنيات مستقبلية (سيسكو).	٢٤
	تطبيق الأرشفة الإلكترونية لعمليات البنك والمراسلات الإدارية الداخلية والخارجية كافة.	٢٥
	مشروع ربط المصارف بواسطة الكيبل الضوئي.	٢٦
	منصات الشبكة الافتراضية الخاصة للربط المصرفي وبرمجيات السيطرة والمراقبة الموحدة.	٢٧
قسم الاستقرار المالي	بناء إطار عمل تنظيمي لوحدة الاستقرار المالي على وفق أفضل الممارسات والمتطلبات الدولية.	٢٨

المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٨

ت	المبادرات المنجزة	الدائرة
٢٩	وضع آلية عمل شاملة لتحقيق الاستقرار المالي تبدأ من إجراءات رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي في المحاور الآتية: - المخاطر المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع المالي كالمؤسسات والأسواق المالية. - المخاطر المرتبطة بالبنى التحتية كأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة.	قسم الاستقرار المالي
٣٠	صياغة إطار عمل واضح لسياسة الاستقرار المالي يشتمل على آليات التعاون الفعال والتنسيق بين الجهات المعنية بأداء القطاع المالي.	
٣١	تصميم وإعداد سياسات وآليات تساعد على تجنب حدوث الأزمات وتيسر اتخاذ التدابير اللازمة لإدارتها وحلّها.	
٣٢	إنشاء وإدارة المقسم الوطني (National Switch) للدفع بالتجزئة للمدفوعات عبر استخدام البطاقات.	دائرة المدفوعات
٣٣	إجراء تقييم لمدى امتثال أنظمة التحويلات الدولية في البنك المركزي لمبادئ البنك الدولي ولجنة أنظمة المدفوعات والتسويات (CPSS).	
٣٤	توفير ضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات.	
٣٥	تطوير وبناء قاعدة بيانات رصينة وموثوقة لتقديم الإحصائيات وتحليل البيانات.	دائرة الإحصاء والابحاث
٣٦	إصدار التقارير والدراسات ذات المعلومات الأساسية التي تدعم إدارة البنك في تقديم المشورة الاقتصادية الموثوقة والمناسبة لصنّاع القرار الاقتصادي.	
٣٧	وضع برامج وورش عمل وعقد ندوات توعوية حول السياسات والاستراتيجيات التي تتعلق بالجانب الاقتصادي.	

المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٨

ت	المبادرات المنجزة	الدائرة
٣٨	استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العمل على وضع.	مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
٣٩	السعي للخروج من وضع المتابعة مع مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (FATF) إلى وضع التحديث كل عامين.	مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
٤٠	توأمة العمل مع البنوك المركزية المتقدمة في مجالات محددة بهدف تحقيق وتطوير العمل في المهام المماثلة.	دائرة الاستثمارات
٤١	تنويع الأدوات الاستثمارية نوعياً وزمناً وإدخال عملات جديدة قابلة للتحويل.	دائرة الاستثمارات
٤٢	مراجعة الإجراءات الإدارية واختصارها من أجل إزالة التعقيدات البيروقراطية.	الدائرة الادارية
٤٣	تطبيق المواصفة الدولية (ISO 9001).	قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي
٤٤	سحب الفائض النقدي.	دائرة الإصدار والخزائن
٤٥	رقابة وتقييم كفاءة وفعالية أداء دائرة المحاسبة.	دائرة المحاسبة